

## "النمو والفقير وعدم المساواة"

● يقاس النمو الاقتصادي بنصيب الفرد في الناتج الاجمالي والذي يتشكل من تراكم رأس المال المادى والبشرى والطبيعى ، ويتأثر النمو بمحددات التكنولوجيا والسياسات والجغرافيا الاقتصادية والقيم الاجتماعية للسلوك والعمل كمصدر لرأس المال الاجتماعى ، وعادة ما تعاني الدول ذات الفروق الشاسعة في دخول مواطنيها من نمو بطئ بينما تؤدي المساواة الى نمو متسارع كما يولد النمو البطئ في المقابل قدراً اكبر من عدم المساواة ، فالسوق المحلى يظل ضيقاً اذا تركز الثراء في شريحة محدودة من المجتمع وذلك نظراً لضعف القوة الشرائية لغالبية المستهلكين والتي ستقتصر جُل مشترياتهم على المستلزمات الضرورية للمعيشة مما يؤثر على هيكل الصناعة الوطنية في مجملها بدفعها نحو التركيز على قطاعات لا تستخدم التكنولوجيا المتقدمة مقتصرة على تلبية الاحتياجات من سلع رخيصة متدنية القيمة المضافة لمعظم المواطنين ، وكذلك نحو التصدير لمنتجات أو لمواد أولية أولحاصلات زراعية تعتمد على رخص العمالة وهو نوع من تصدير الفاقه وسباق نحو القاع في منافسة مع دول أخرى لها نفس خصائص الفقر وعدم المساواة بينما تستورد من الدول الغنية سلع ومعدات وادوات عالية التكنولوجيا والقيمة المضافة!

● ولقد اظهرت الدراسات ان الفروق بين الدول في استخدام التكنولوجيا تؤدي الى فروق مهمة في دخل الفرد كما اوضحت ان معظم التباين في معدلات النمو بين الدول يعود الى النمو المقارن في الانتاجية حيث ان النمو في معامل الانتاجية الكلية يُعد المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي طويل الاجل وهو مرتبط مباشرة بدرجة التغير التكنولوجى ، فالتكنولوجيات الجديدة تقضى على القديمة وهذه هي عملية مستمرة وظاهرة رئيسية في صلب النمو ، حيث ان تطور ونشأة صناعات جديدة واحلال التقنيات الحديثة في الصناعة محل التى تقادمت يؤدي الى مستويات أعلى من الانتاجية ، وأزعم ان كثير من مشاكل قطاع الأعمال العام عندنا تعود لهذا السبب ، وفي دراسة شملت 60 دولة وُجد ان ما يعوق تحديث هيكل الصناعة والتطور التقنى وبالتالي النمو المستدام يعود الى (1) الحفاظ على صناعات طفيلية تعيش على دعم الدولة والمجتمع لها وتتعارض مع مبدأ الكفاءة والانتاجية نتيجة تقادم تكنولوجيا عمليات الانتاج ، (2) تأمين الوظائف المرتبطة

بتقنيات مندثرة بدلاً من تأمين العاملين القائمين عليها باعادة تأهيلهم وتدريبهم على وظائف التقنية الحديثة وتقدم لهم الدعم الكامل اثناء فترات التحول، (3) تدنى مستوى المنافسة فى السوق نتيجة قصور التشريعات أو فساد أو ضعف مؤسسات الرقابة.

● ويعتمد النمو فى الانتاجية الكلية أيضاً على المؤسسات والقواعد التنظيمية التى تهيأ المناخ للتقدم التقنى مثل السياسات الاقتصادية لتخصيص الموارد فى مسارات بعينها من خلال الضرائب والدعم والمنافسة ونظم التجارة الداخلية والخارجية والتمويل المصرفى ، فالمؤسسات هى التى تحدد قواعد اللعب فى المجتمع ودورها مفصلى فى التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو ، ويرى خبراء التنمية ان دراسة مسببات الفقر فى الدول تتطلب فى المقام الأول معرفة أسباب عدم كفاءة أداء مؤسساتها ، فمؤسسة الثقافة والتعليم – على سبيل المثال- قد تؤدى الى تدفق شباب فى سوق العمل غير مؤهل علمياً وعملياً والى خلق وظائف الاجور المتدنية فى قطاعات خدمية بعيداً عن الوظائف الفنية مما يعنى هبوط للانتاجية الكلية للبلد ، ويُعرف اقتصاد النمو المؤسسات بالمعنى الواسع أى الذى يشمل أيضاً توزيع النفوذ السياسى الظاهرى والضمنى والمقصود به فى اى جانب من المجتمع تميل السلطة ، كما يشمل التعريف التكامل بين المؤسسات وبعضها وطبيعة المؤسسات الاقتصادية التى تضع حوافز اللاعبين الرئيسين فى الاقتصاد والمؤثرة فى استثمار رأس المال المادى والبشرى وفى استخدامات التكنولوجيا وتنظيم الانتاج.

● وتلعب الجغرافيا الاقتصادية وشكل النمو العمرانى دوراً مؤثراً على كفاءة الانتاج والنمو ، فمعظم الانشطة الاقتصادية تتم فى المدن وبالتالي فان جودة الحياة بها وسهولة التنقل واسعار السكن والتكامل الخدمى والصناعى كلها تمثل مزايا إنتاجية عند اختيار الأعمال لمواقع أنشطتها ، ويدوم النمو فى المدن التى تتميز بطبقة وسطى عريضة بينما يتضائل فى المدن العشوائية التى تحتضن الثراء الفاحش والفقر المدقع جنباً الى جنب!

● وهناك عامل اضافى مؤثر على التنمية فى دول العالم الأ وهو المرتبط بالتوقعات الكاذبة للنمو السريع عن طريق تحرير حركة التجارة الدولية حيث جاءت النتائج عكسية باتساع دائرة الفقر وعدم المساواة وارتفاع نسب البطالة وخاصة بين الشباب فى دول العالم الغنية والفقيرة على السواء ، ولم تتحقق أهداف الالفية التى وقعت عليها الدول عام

2000 فى الامم المتحدة مستهدفة تخفيض نسبة الفقر الى النصف بحلول 2015 ، ولعل شواهد الاحتجاجات فى كل انحاء العالم المناهضة للعولمة الاقتصادية وللرأسمالية غير المقيدة خير دليل على ذلك.

**شريف دلاور**